اقتصاد

اتجاه لرفع أسعار الكهرباء في الأردن

عمان ـ **زيد الدبيسية**

كشفت الحكومة الأردنية عن عزمها إعادة النظر بأسعار الكهرباء المفروضة على المواطنين والقطاعات الاقتصادية، ضمن إجراءات قالت إنها تستهدف معالجة الاختلالات القائمة في تعرفة الكهرباء، وبما يسهم في تعزيز بيئة الاستثمار في البلاد.

وأكدت وزيرة الطاقة والثروة المعدنية هالة زواتي ووزير التخطيط والتعاون الدولي ناصر الشريدة، اتخاذ قرار قريب بإعادة النظر بأسعار الكهرباء تتضمن زيادة الأسعار لمن يزيد استهلاكه عن 600 كيلوواط شهريا وفي ذات الوقت تخفيضها على القطاعات الاقتصادية.

وأبلغ الوزيران لجنتي الطاقة والاقتصاد في مجلس النواب الأردني بتوجهات الحكومة بهذا الشأن، حيث قالت زواتي إن الشريحة المنزلية التي تستهلك أكثر من 600 كيلوواط شهريا لن تكون مدعومة بالتعرفة الكهربائية، حيث ستصل قيمة الزيادة في فاتورة كهرباء لمن يستهلك أكثر من 600 كيلوواط ساعة بين 1,5 دينار إلى 10 دنانير (من 1,05 إلى 14 دولاراً). وأشارت إلى أن 93 في المائة من المنازل الأردنية تستهلك أقل من 600 كيلوواط ساعة شهريا.

وتعد إعادة النظر بأسعار الكهرباء أحد المطالب الأساسية لصندوق النقد والبنك الدوليين، حيث تضغط المؤسستان الدوليتان على الحكومة منذ عدة سنوات لرفع أسعار الكهرباء، وإلغاء الدعم عن شرائح المستهلكين نتيجة لارتفاع عجز الموازنة المتوقع أن يزيد العام الحالي عن 2,8 مليار دولار. ووفق البنك الدولي، فإن الحكومة الأردنية ملتزمة بخطة مدتها 3 سنوات ابتداء من العام الحالي لتعديل تعرفة الكهرباء. وقال رئيس غرفة تجارة الأردن نائل الكباريتي لـ«العربي الجديد» إن ارتفاع كلفة الطاقة من أبرز التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية والاقتصاد الأردني بشكل عام. وأضاف «تلقينا مؤشرات إيجابية على توجهات جادة من قبل الحكومة لإعادة النظر بتعرفة الكهرباء للقطاعات الاقتصادية، ونأمل أن تصدر قرارات قريبا بهذا الشأن حتى يتم تخفيف الأعباء».

وشرح رئيس لجنة الطاقة السابق في مجلس النواب النائب جمال قموه لـ«العربي الجديد» أنه يجب مراعاة ظروف المواطنين، وعدم رفع أسعار الطاقة في هذه المرحلة، في الوقت الذي يفترض فيه تخفيض الأعباء عن القطاعات الاقتصادية باعتبار أن تعرفة الكهرباء تشكل تحديا أمام المنتجات المحلية وكافة الأنشطة التجارية والخدمية. وأضاف أنه لا يجوز أن تتم معالجة ارتفاع أسعار الكهرباء للقطاعات الاقتصادية على حساب شرائح من المستهلكين الاعتياديين أو المنزليين، لأن ذلك سيؤدي إلى تشوهات واختلالات تنعكس سلبا على مستويات المعيشة. وقال نائب رئيس غرفة صناعة عمان السابق، موسى الساكت إن ارتفاع أسعار الطاقة يؤثر أيضا بشكل سلبي على تنافسية السلع الأردنية في الأسواق التصديرية بسبب ارتفاع قيمتها، وهو ما يضعف قدرة الأردن على التحول إلى بلد منتج.

وأكد الساكت أن الطاقة تعد مدخل إنتاج رئيسي لجميع القطاعات الصناعية، حيث يبلغ استهلاك القطاع الصناعي نحو 17 في المائة من الطاقة المستهلكة بشكل مباشر في الأردن، فيما تشكل كلف الطاقة 35 في المائة في مختلف القطاعات الصناعية، وتصل في قطاع الصناعات البلاستيكية إلى 45 في المائة.

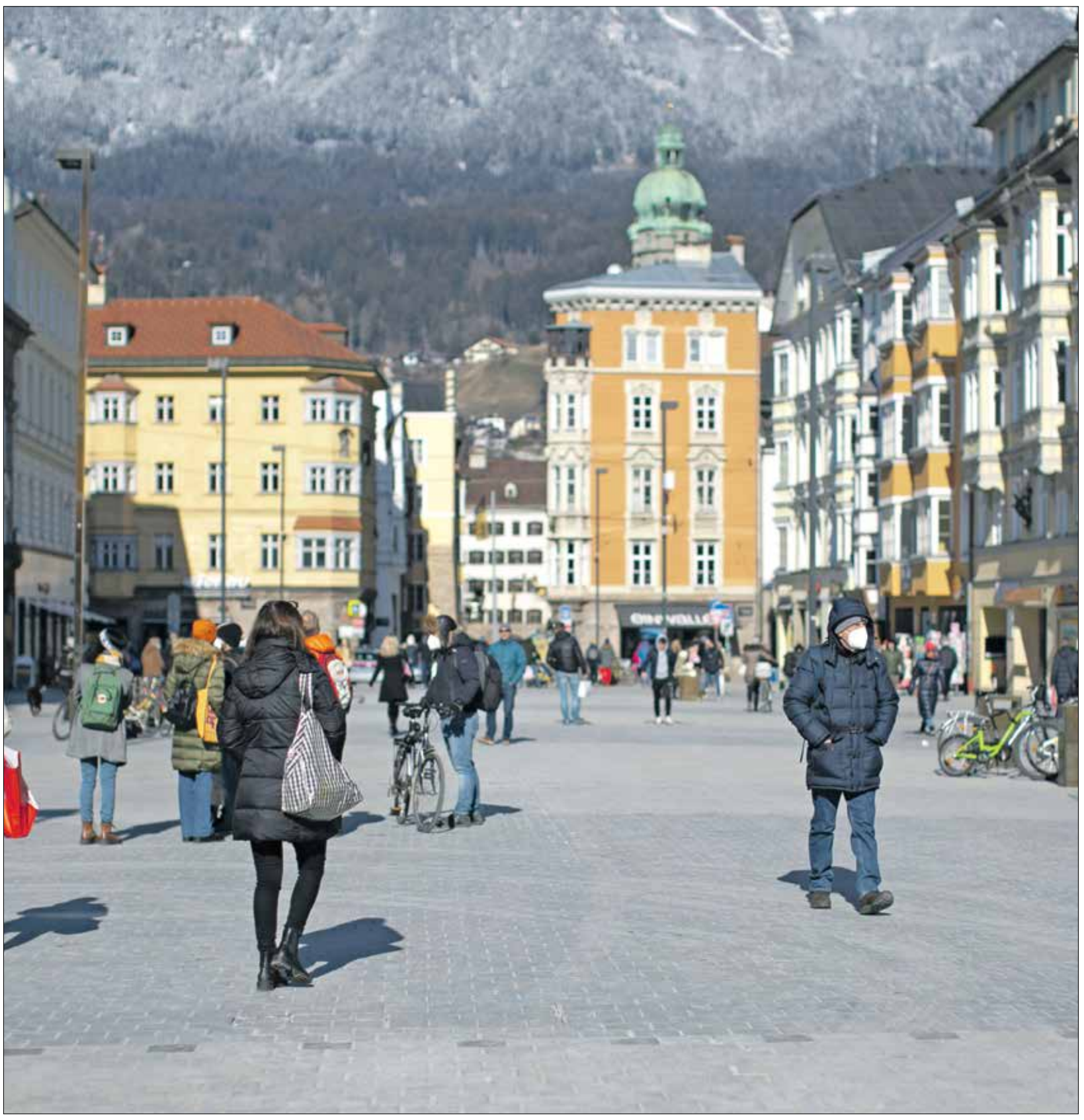

(جان هيتفلايش/ Getty)

منطقة اليورو تودّع الركود

أظهرت بيانات رسمية، الجمعة، نموا أسرع من المتوقع في منطقة اليورو في الربع الثاني 2021، بعد انكماش فصلين متتاليين. وقال مكتب الإحصاءات الأوروبي «يوروستات»، في تقديرات أولية إن اقتصاد منطقة اليورو (19 دولة) نما بنسبة 2 في المائة في الربع الثاني على أساس فصلي، و13,7 في المائة على أساس سنوي. وبتسجيل نمو إيجابي، تخرج منطقة اليورو، رسميا، من الركود بعد أن سجل اقتصادها انكماشا لفصلين متتاليين، بنسبة 0,6 في المائة في الربع الرابع 2020، و0,3 في المائة في الربع الأول من عام 2021. وجاء أعلى نمو بين دول منطقة اليورو في البرتغال والنمسا، بنسبة 4,9 في المائة و4,3 في المائة على الترتيب، فيما جاءت ليتوانيا وتشيكيا الأقل نموا بنسبة 0,4 في المائة و0,6 في المائة على الترتيب.

أعمال تخريب تهدّد إمدادات المياه في ليبيا

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

قال المسؤول في قطاع المياه في ليبيا يونس التليسي، لـ«العربي الجديد»، إن إمدادات المياه مهددة بالتوقف بسبب الأعمال التخريبية التي تطاول البنى التحتية وبعض المحطات المائية. وأضاف أن انفجارا بعبوات ناسفة أحدث أضراراً في الخط المائي الشرقي الذي يتجه من مدينة الشويرف (417 كلم شمال طرابلس)، إلى مصراتة، وهو ما تسبب في انقطاع المياه عن المنطقة الوسطى. وأوضح أن «بعض الخارجين على القانون يقومون بزراعة ألغام متفجرة، حيث تعرضت محطات لخمس عمليات تفجيرية وتخريبية»، مطالباً الحكومة والأجهزة الأمنية بالتدخل لوقف هذه الممارسات. وكانت بلدية مصراتة قد أعلنت عبر صفحتها على «فيسبوك» أن خط النقل الرئيسي لمياه النهر الصناعي المغذي للمدينة تعرض لأعمال تخريبة تمثلت في تفجير إحدى محطات النقل الرئيسية بالقرب من منطقة الشويرف. وأكد جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي استمرار أعمال فحص الأنابيب المتضررة على مسار الخط الناقل «تازربو- بنغازي» بالقرب من مدينة أوجلة، وذلك لتقييم حجم الضرر، حيث أن كمية المياه المتوافرة سنويا تبلغ نحو 650 مليون قدم مكعبة موزعة على 6,9 ملايين نسمة.

وتعرضت منظومة «الحساونة - سهل الجفارة» للأضرار، وهي تعتبر المزود الرئيسي لطرابلس البالغ عدد سكانها مليوني نسمة، ويصل استهلاكهم إلى 540 ألف لتر من الماء يومياً. وتحصل اعتداءات متكررة على منظومة النهر الصناعي، الأمر الذي جعل مسؤولي الجهاز يكررون مطالبتهم للجهات المعنية بتوفير الأمان لخطوط نقل المياه، ومحاسبة المخالفين، وسط انقطاع المياه عن المواطنين. ومنذ ستينيات القرن الماضي، بدأت قصة النهر الصناعي حين اكتشفت شركات التنقيب عن البترول بمناطق الجنوب الشرقي والجنوب الغربي مخزوناً هائلاً من المياه الجوفية النقية. وجرى نقل جزء من هذه المياه عبر النهر الصناعي إلى المدن الساحلية لتروي عطش سكانها في مطلع الثمانينيات. وبدأ مشروع النهر الصناعي في جلب المياه من جنوب ليبيا إلى شمالها عبر ضخ المياه الجوفية من وسط الصحراء عبر أربعة أنابيب عملاقة يبلغ قطر الواحد منها أربعة أمتار، بكلفة ناهزت 30 مليار دولار أميركي، وشارك في الكلفة الليبيون عبر ضريبة مستقطعة من رواتب العاملين، استمرت من عام 1983 حتى 2011.

أخبار

إيرادات السياحة التركية 3 مليارات دولار

أظهرت بيانات لمعهد الإحصاء التركي، الجمعة، أن إيرادات السياحة في تركيا بلغت ثلاثة مليارات دولار في الربع الثاني من العام. وبلغ دخل البلاد من السياحة 2,45 مليار دولار في الربع الأول من العام 2021. وكان قد سجل 7,97

مليارات دولار في الربع الثاني من 2019. والتغير السنوي بالنسبة المئوية في الإيرادات للربع الثاني غير متاح، لأن المعهد لم يتمكن من حساب الإيرادات في الربع الثاني من 2020 بسبب إغلاق الحدود المرتبط بمكافحة جائحة فيروس كورونا. على نحو منفصل، كشفت بيانات أن عدد الزوار الأجانب الوافدين إلى تركيا قفز إلى 2,048 مليون في يونيو/ حزيران، بزيادة عشرة أمثال تقريبا عن المستوى المسجل قبل عام حين فُرضت قيود فيروس كورونا لأول مرة، لكن الرقم يقل عن نصف المستوى المسجل قبل عامين.

إيني تتعهد بتوزيع عوائد اعلى

تعهدت مجموعة الطاقة الإيطالية إيني بتقديم عوائد أعلى للمساهمين، الجمعة، بعدما تحولت إلى تحقيق ربح صاف في الربع الثاني يفوق التوقعات، إذ عوض ارتفاع أسعار النفط انخفاض الإنتاج. وبلغ صافي الربح المعدل في هذه الفترة 929 مليون يورو (1,1 مليار دولار)، ليفوق متوسط توقعات المحللين الذي قدمته الشركة البالغ 0,57 مليار يورو. وفي الفترة نفسها من العام الماضي، تكبدت الشركة خسارة 714 مليون يورو. وقالت إيني إنها ستدفع توزيعات نقدية 0,86 يورو للسهم عن 2021، بدلا من 0,36 يورو في العام الماضي، ودشنت إعادة شراء أسهم بقيمة 400 مليون يورو.

أرباح امازون تزيد بنسبة 48%

حققت أمازون 7,8 مليارات دولار من الأرباح الصافية في الربع الثاني من السنة، بزيادة 48 في المائة عن الفصل ذاته من السنة الماضية، مستفيدة من التجارة الإلكترونية والخدمات السحابية التي لم تسجل أي تباطؤ رغم رفع القيود الصحية. غير أن الشركة العملاقة تراجعت في البورصة بعد إغلاق وول ستريت، الخميس، بسبب إعلانها عن إيرادات بقيمة 113 مليار دولار، عكست ارتفاعا بنسبة 27 في المائة، غير أنها تبقى أدنى من توقعات المحللين بمليارين.

تأكيد على متانة المصارف الأوروبية

قال نائب رئيس البنك المركزي الأوروبي لويس دي غيندوس، الجمعة، إن المصارف الأوروبية «متينة» بالاستناد إلى نتائج اختبارات الصمود في وجه الأزمات أجريت أخيرا. وتأخرت هذه الاختبارات سنة بسبب جائحة كوفيد-19. وقالت الهيئة الناظمة للمصارف الكبرى في منطقة اليورو إن هذه المصارف «نجحت في الاختبار بشكل جيد».

مالية عامة

مفاوضات تونس مع صندوق النقد على المحك

القت الأزمة السياسية في تونس بظلالها على المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وسط تحذيرات من تأخير تحديد المفاوضين سعياً للحصول على التمويل

تونس ـ **إيمان الحامدي**

أصبح مستقبل المفاوضات بين تونس وصندوق النقد الدولي على المحك في ضوء التطورات السياسية في البلاد، في وقت تزيد فيه الضغوط على الموازنة التي تحتاج إلى ما لا يقل عن 7 مليارات دولار لسداد العجز ومواصلة تسيير النفقات الضرورية. وتترقب دوائر القرار المالي مآل التدابير التي اتخذها الرئيس قيس سعيد ليل 25 يوليو/ تموز بتجميد البرلمان وإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي، من أجل تحديد المفاوضين الجدد من الجانب التونسي من أجل استكمال خريطة التمويل الخارجي للموازنة التي صادق عليها مجلس نواب منذ ثمانية أشهر. ومنذ إعلان سعيد عن تدابير تجميد البرلمان وتنحية المشيشي وعدد من الوزراء، تضغط القوى الخارجية ومؤسسات التصنيف الائتماني على سلطات تونس من أجل التسريع بعودة المؤسسات وتنظيم الحياة السياسية في البلاد.

ويمثل الاستقرار السياسي وتحديد المفاوض الرئيسي أمام صندوق النقد الدولي شرطا أساسيا لاستكمال المفاوضات مع الصندوق بشأن برنامج تمويل بقيمة 4 مليارات دولار كانت حكومة المشيشي قد بدأته من مايو/ أيار الماضي بعد تقديم الوفد التونسي خريطة إصلاحات لخبراء الصندوق في واشنطن. وكانت حكومة المشيشي تنوي وفق برنامج النيات الذي أعلنت عنه القيام بإجراءات تستهدف الدعم وكتلة الأجور وذلك بالتخفيض في قيمتهما بهدف الهبوط بنسبة عجز الموازنة.

ورأى وزير المالية السابق سليم بسباس أن مصير المفاوضات مع صندوق النقد معلّق بخريطة الطريق التي سيعلن عنها الرئيس سعيد عقب التدابير التي اتخذها، مؤكدا أن كل تأخير في الإعلان عن خريطة الطريق يترتب عليه تأخير في توقيع الاتفاق مع الصندوق ويزيد الضغوط على المالية العمومية. وقال بسباس في تصريح لـ«العربي الجديد» إن صندوق النقد الدولي طلب من السلطات التونسية تحديد طرف حكومي واضح للتفاوض معه. وأشار إلى أن المفاوضات حاليا معلّقة إلى أجل غير معلوم في انتظار تشكيل حكومة جديدة تحدد أولوياتها الاقتصادية وبرنامجها لتمويل الموازنة، معتبرا أن الاقتراض ضروري لتونس من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتسديد الدين الخارجي وتجنب السقوط في مطبات التخلف عن السداد.

وحول إمكانية تأثير تأخر الاتفاق حول برنامج الإصلاح وتحديد مخاطب جديد لصندوق النقد على زيادة الأجور، أجاب وزير المالية السابق أن المدفوعات بالدينار التونسي يمكن أن تدبّر عن طريق الاقتراض المحلي وتدخل البنك المركزي لإعادة تمويل البنوك.

غير أن المتحدث قال إن الخطر قائم بسبب ضعف مخزونات البنك المركزي من العملة الصعبة وإمكانية تأثرها بمدفوعات أقساط الدين التي يحل أجلها في أغسطس/ آب في غياب موارد دعم للرصيد عبر إيرادات السياحة والقطاع الخارجي وتحويلات التونسيين بالخارج.

والاثنين الماضي حذرت وكالة «فيتش» الأميركية للتصنيف الائتماني، من أن انقلاب الرئيس قيس سعيّد، المتمثل بتجميد عمل البرلمان وإقالة رئيس الحكومة، قد يُقلّل من استعداد الشركاء الغربيين لدعم بلاده. وذكرت الوكالة في بيان، أن «تحركات الرئيس الأخيرة، قد تضيف مزيدا من التأخير في برنامج المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، الذي من شأنه أن يخفف من ضغوط التمويل الكبيرة في البلاد». غير أن متحدثا باسم صندوق النقد الدولي قال في وقت سابق لـ«العربي الجديد» إن الصندوق يراقب عن كثب تطورات الوضع في تونس التي لا تزال تواجه ضغوطا اجتماعية واقتصادية غير عادية، منها تداعيات جائحة كوفيد-19 التي تسبب خسائر كبيرة في الأرواح، وتطلعات التونسيين إلى نمو أعلى ووظائف أكثر.

وأضاف أن دعم الصندوق لتونس هدفه «تحقيق انتعاش شامل، وخلق فرص عمل واستعادة الموارد المالية المستدامة»، معتبرا أن «البلاد لا تزال تواجه ضغوطا اجتماعية واقتصادية غير مسبوقة نتيجة لوباء كورونا الذي تسبب في خسائر مأساوية في الأرواح».

لكن الغموض يهدد مناخ الأعمال في تونس واستقرارها الاقتصادي وسط مخاوف من انحراف المسار بسبب تباطؤ في الإعلان عن حكومة جديدة تصدر دوائر الضغط المالي المحلي على أن تكون من ذوي الكفاءات العالية المستقلة.

وأكد المعهد العربي لرؤساء المؤسسات الخميس في ثاني بيان له منذ بدء الأزمة في تونس على أهمية تكوين حكومة كفاءات، تجمع بين الخبرة والشجاعة والقدرة على التنفيذ في أسرع الآجال، ووضع خريطة طريق واضحة، تسمح بإنجاز الإصلاحات الضرورية، حتى يستعيد الاقتصاد التونسي عافيته، ويكون ذلك عبر خيارات جريئة، خدمة للمصلحة الوطنية، وحفاظا على مصلحة الأجيال القادمة، بعيدا عن الشعبوية والاستغلال السياسي وفق نص البيان. كما ذكّر المعهد بضرورة ملاحقة كبار المهربين، الذين لا ينتمون لفئة أصحاب المؤسسات، بل يلحقون الأضرار بالمؤسسات المنظمة، بممارسات تدخل في باب المنافسة غير الشريفة، والتي تضر بالاقتصاد الوطني.

دعوات لتحريك الاقتصاد وزيادة الوظائف (ياسين قايدي/ الأناضول)

> **%75**
> من إيرادات الاقتصاد التونسي يتم إنفاقها على مكافحة جائحة كورونا، ودعم أسعار الغاز، والزيادات في فاتورة الأجور بعد اتفاق مع النقابات في 2019، وفق وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني.

اقتصاد الناس

انتشار واسع لمحال الفلافل في اليمن

صنعاء ـ **محمد راجح**

أدت الأزمة الإنسانية وفقدان كثير من اليمنيين مصادر دخلهم إلى انتشار المشاريع والأنشطة التجارية الصغيرة في مختلف المدن اليمنية، تتصدرها محال بيع الفلافل التي تحظى برواج كبير لدى المستهلكين.

ويتحدث توفيق الذبحاني مالك محال لقلي وبيع الفلافل والشبس لـ«العربي الجديد»، أن العمل في هذا المجال انقذه من براثن الفقر والجوع، بعد أن فقد راتبه نهاية العام 2016 ووجد نفسه كموظف مدني في إحدى الدوائر الحكومية بلا دخل وبلا عمل.

كذا، شكل العمل في بيع الفلافل ملاذاً للشاب مطيع قايد، الذي تقطعت به السبل مطلع العام 2015 وسط عدم قدرته على استكمال دراسته الجامعية لعدم استطاعة أسرته الإنفاق عليه وإعانته في توفير مصروفاته وتكاليف تعليمه. لذا، لجأ للاقتراض وفتح محل لبيع الفلافل والشبس، استطاع من خلال إيراداته استكمال تعليمه وتوفير دخل مناسب لأسرته.

وعلى الرغم من أهمية توسع حجم المشاريع الصغيرة في الظروف الراهنة التي يعيشها اليمن وتردي وضع اليمنيين وبحثهم المستمر عن مصادر دخل في هذه الأوضاع الصعبة، إلا أن تكاليف صناعة الفلافل آخذة في الارتفاع، ما يضيّق الفرص أمام المواطنين.

إذ يشكو قايد في حديثه مع «العربي الجديد»، من ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل كبير من شهر إلى آخر، خصوصاً في أسعار الزيوت والتي يعتمد عليها بدرجة رئيسية ويستهلك في حدود عبوة كبيرة الحجم كل نحو 15 يوماً.

وتقدر بيانات مسح ميزانية الأسرة صادرة قبل الحرب عن جهاز الإحصاء حجم إنفاق نحو مليوني أسرة على زيوت الطعام بنحو 39 مليار ريال، بينما تقدر البيانات حجم الإنفاق على السمن البلدي بنحو 300 مليون ريال.

ويستورد اليمن وفق آخر بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، زيوت الذرة، إضافة إلى زيوت ودهون نباتية أخرى وجزئياتها للصناعة وزيوت وشحوم نباتية أخرى وحيوانية مهدرجة او مقساة أو مجمدة. وتفضل نسبة من المستهلكين اليمنيين استخدام زيت النخيل، نظراً لوجود فارق طفيف في أسعاره مقارنة بالأصناف الأخرى وبقائه لفترة طويلة صالحا للاستخدام.

وارتفعت واردات اليمن من الزيوت النباتية والحيوانية والدهون خلال السنوات الثلاث الماضية بعد أعوام شهدت فيه تراجعاً تدريجياً سنوياً خلال الفترة من 2010 إلى 2014، وذلك من 52 مليار ريال إلى 40 مليار ريال. وتقدر بيانات تجارية حديثة ارتفاع واردات اليمن من الزيوت خلال العامين الماضيين إلى ما يقارب 280 مليار ريال، مع تضخم حجم السوق الاستهلاكية نتيجة لتوسع أنشطة الأعمال مثل محال بيع الفلافل بدرجة أساسية و«الخمير»، وهو نوع من الخبز الذي تعتمد عملية إنتاجه على الزيوت. في السياق، يرجح فضل ياسين وهو تاجر مستورد للزيوت لـ«العربي الجديد»، أسباب ارتفاع تكاليف واردات الزيوت، إلى انخفاض العملة اليمنية مقابل الدولار، والذي يعتبره سبباً رئيساً في هذه القفزة الكبيرة في كلفة الواردات، إلى جانب توسع حجم السوق الاستهلاكية عما كانت عليه قبل الحرب الدائرة في البلاد منذ ست سنوات.

وتعد ماليزيا الدولة الأولى في تصدير الزيوت إلى اليمن، في حين زادت الواردات من سلطنة عمان بصورة ملحوظة خلال السنوات القليلة الماضية، إضافة إلى دول أخرى مثل تركيا وإندونيسيا وسنغافورة، فيما يأتي زيت النخيل في صدارة الواردات بنحو 78 ألف طن من 60 ألف طن قبل الحرب. وقفزت أسعار الزيوت بنسبة قياسية تشمل معظم أصنافها وأحجامها سواء المستوردة أو المنتجة محلياً، إذ زاد سعر العبوات من الزيوت متوسطة الحجم من 1200 ريال مطلع العام 2015، إلى 2200 ريال، بينما تركز الارتفاع القياسي في العبوات الكبيرة التي قفزت إلى 7 آلاف ريال و9 آلاف ريال لبعض الأصناف من 3500 ريال.

تزايد تكاليف صناعة الفلافل (صالح العبيدي/ فرانس برس)

أخبار العرب

اتحاد نقابي لبناني يدعو للعصيان

دعا الاتحاد الوطني لنقابات العمال المستخدمين في لبنان في بيان، إلى أن «يكون الرابع من آب (أغسطس) الانطلاقة لاعلان العصيان المدني الشامل على امتداد الوطن». كما دعا الى «المشاركة الكثيفة في التحرك الشعبي المركزي في بيروت وفي كافة التحركات في المدن والمناطق التي دعا اليها الاتحاد الوطني والقوى الشعبية والديمقراطية وجمعيات المجتمع المدني والنقابات المستقلة في انتفاضة 17 تشرين، إجلالا وإكبارا لشهداء الانفجار الكارثي في مرفأ بيروت ووقوفا إلى جانب عوائل الشهداء وقضيتهم الانسانية».

ولإسقاط هذا النظام الطائفي الذي لم يجلب لشعبنا سوى الويلات والكوارث والإفقار والتجويع والموت بجائحة كورونا، وذلك عند الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء، في 4 آب».

الاحتلال يوسّع منطقة الصيد في غزة

وسّع الاحتلال منطقة الصيد المسموح بها قبالة شواطئ قطاع غزة اعتبارا من صباح الجمعة من ستة أميال بحرية إلى 12 ميلاً. وقالت السلطات الإسرائيلية إنه اعتبارا من الأحد سيكون متاحا استيراد تجهيزات وسلع لمشاريع (تنفذها) الأسرة الدولية في غزة. وشنت إسرائيل غارات جوية على قطاع غزة الأحد بعد إطلاق بالونات حارقة باتجاه أراضيها انطلاقا منه.

وكانت إسرائيل أعلنت في وقت سابق تقليص منطقة صيد الأسماك المسموح بها قبالة شواطئ غزة بالنصف. وتفرض إسرائيل حصارا برياً وبحرياً وجوياً على القطاع الفلسطيني الذي يبلغ عدد سكانه مليوني نسمة.

ارتفاع سعر الخام العماني

أظهرت حسابات أجرتها رويترز من واقع بيانات بورصة دبي للطاقة الجمعة أن سعر البيع الرسمي للخام العماني في سبتمبر/ أيلول سيرتفع 1.07 دولار إلى 72.73 دولاراً للبرميل. وسعر البيع الرسمي لشحنات سبتمبر/أيلول من الخام العماني هو متوسط سعر التسوية اليومي للخام على مدار يوليو/ تموز لعقد شهر أقرب استحقاق.

تقارير عربية

مال وأعمال

تقليص الإنفاق الحكومي يخنق شركات الجزائر

الجزائر ـ **حمزة كحال**

استقبلت المؤسسات العمومية والخاصة في الجزائر خبر خصم الحكومة الجزائرية 10 مليارات دولار من ميزانية التجهيز في موازنة 2021، بالكثير من القلق، كون أعمالها ترتبط بالإنفاق العام الآخذ في التراجع خلال السنوات الأخيرة.

إذ ترتبط شركات البناء والإنتاج والخدمات وغالبية الأنشطة الاقتصادية، بطريقة أو بأخرى، بالإنفاق العمومي أو عائدات النفط. مع دخول الجزائر عهد «التقشف» وتوجه الحكومة الجزائرية إلى تقليص ميزانية التجهيز، وجد الآلاف من الشركات نفسه في ضائقة مالية، منها ما تأثر بطريقة مباشرة ومنها ما طاولته خسائر جانبية. واقع سيعرقل وتيرة النمو الاقتصادي، وفق الخبراء.

يقول عباس بولعراس مدير شركة مختصة في صناعة الأحذية الأمنية إن «هذه الحالة

> جمود يسيطر على أعمال الشركات والمصارف تصعّب الإقراض

بدأت منتصف السنة الماضية، لكن منذ فبراير/شباط بدأنا نشعر بثقل الضربة القاضية، إذ أصبح لدينا طلبات لكن بلا سداد ثمنها». ويتنوع زبائن بولعراس بين شركات خاصة وعمومية، «كلهم يعانون، وبمجرد أن نطلب مستحقاتنا، يجيبوننا أنهم أيضاً لم يتلقوا مستحقاتهم»، ويضيف المتحدث ذاته لـ«العربي الجديد» أن «ثلاث فواتير مستحقة الدفع منذ مارس/آذار لا تزال مفتوحة، منها المتوقف في وزارة الصحة وأخرى أبرمت مع البلديات، في المقابل كان الدفع يتم عادة بعد 15 يوماً من الطلبية».

قطاع الأشغال العامة يبقى من دون أي شك أكثر القطاعات تضرراً من الأزمة التي تعصف بالاقتصاد الجزائري، حيث قررت الحكومة توقيف المئات من المشاريع بسبب نقص الأموال، من مستشفيات وطرق سريعة، وكذا مشروع توسعة خطوط ميترو الجزائر العاصمة، حالة تزيد من الانكماش الذي بات يخيم على قطاع الأشغال العامة وأدى إلى تراجع نمو القطاع 12 في المائة.

ويقول المهندس عمر بوداود إن «الشركات المكلفة بإنجاز المشاريع تردد كثيراً في الآونة الأخيرة أنها لم تستلم الأموال من وزارة المالية لتكملة الأشغال». ويضيف أن الكثير من المشاريع التي يشرف عليها مكتبه توقفت بسبب «غياب السيولة لدى شركات المكلفة بالإنجاز، ولأن الوزارات لا تمنح الاعتمادات المالية في وقتها للإدارات الفرعية المكلفة بمتابعة المشاريع، بالتالي المقاول لا يجد سيولة لمواصلة الأشغال ولا لدفع أتعاب مكتب الدراسات الهندسية، وهنا يتوقف كل شيء». و يؤكد المهندس الجزائري لـ «العربي الجديد» أنه منذ «صدور تعليمة وزارة المالية التي تحث الوزارات والإدارات المحلية على تسقيف الإنفاق، بدأ الكابوس، وأجال الدفع مددت ثلاث مرات عن السابق».

وفي السياق، يشرح خالد سلاوي مدير وكالة للتأمين أن «الكثير من المؤسسات خاصة المختصة في الأشغال العامة والبناء تجد صعوبة في دفع الاقتطاعات الدورية للتأمين على المشاريع، لأنها لم تتلق مستحقاتها المالية، خاصة وأن جل مشاريعها تأتي من الصفقات العمومية».

عدوى نقص السيولة خلفت أضرارا كبيرة في البنوك أيضاً، التي وجدت نفسها وسط هذه الدوامة، حيث أصبحت تدفع دون أن تتلقى الأموال، وهو ما يؤكده لـ «العربي الجديد» المدير الفرعي لأحد البنوك الإسلامية في الجزائر عبد المجيد خيدر الذي يضيف أن «دفع المستحقات لشركات الإنجاز أصبح بطيئاً، فإذا كان يستغرق في الماضي ثلاثة أشهر، أصبح اليوم يتعدى ستة أشهر، هي وضعية تؤثر على البنوك». ويلفت إلى أن «شركات الإنجاز تجد صعوبة في تسديد القروض المصرفية التي تأخذها لمباشرة الأشغال، من جراء عدم تلقيها مستحقاتها من الجهة صاحبة العقد أو المشروع»، وعندما يتم صب الأموال في حساباتها، لا تسدد القروض لأنها ملزمة في دفع أجور العمال و الضرائب».

وأمام هذه الحالة الصعبة التي خلفها نقص السيولة لدى الكثير من الشركات في الجزائر، فقد أصبح «تسريح العمال» أبغض الحلول عند مسيري الشركات، لإنقاذ مشاريعهم. وهو الحل الذي تبناه كمال دحماني صاحب شركة مختصة في «الكهرباء الصناعية» الذي يكشف لـ«العربي الجديد» أنه سرح «أربعة فرق من العمال بعدما تراجعت أعماله 80 في المائة»، كما أصبحت «الشركات التي تبيعه السلع، وهي 10 شركات تتصل به يومياً من أجل سداد الفواتير العالقة. ويتابع دحماني أنه اضطر إلى بيع سيارتيه لتسديد بعض ديونه.

أما السيناريو الثاني الذي بات مطروحا أمام الشركات «المخنوقة مالياً» من جراء نقص السيولة، فيبقى الوقوف أمام أبواب المصارف بحثاً عن قروض، وهو ما تنبه له بعض المصارف التي أصبحت لا تُقرض الشركات الصغيرة والمتوسطة إلا عند تقديم ضمانات كبيرة منها رهن «عقار صناعي» أو «رهن جميع أملاك الشركة»، وفق موسلاوي نور الدين مدير شركة صناعية. ويشرح في حديث مع «العربي الجديد» أن «المصارف أصبحت لا تقرض الشركات، فقد توجهت إلى أربعة بنوك، ثلاثة منها رفضت إقراضي والرابعة أقرضتني بعد أربعة أشهر من الانتظار».

ويرى الخبير الاقتصادي جمال نور الدين أن «هذه الوضعية كانت منتظرة، كل شيء مرهون بالخزينة العمومية وبأموال النفط. عند جفاف «حنفية» الإنفاق العام الأكيد أن كل شيء سيتوقف لأن الحكومة وبكل بساطة فشلت في 20 سنة الماضية في إنشاء اقتصاد «خلاق للثروة» رغم إنفاقها قرابة ألف مليار دولار من الموازنات المتلاحقة».

أزمة سيولة توقف العديد من المشاريع (مايز نور الدين/ فرانس برس)

أزمة الليرة السورية

توقع المحلل المالي نوار طالب استمرار تهاوي سعر صرف العملة السورية لأسباب مختلفة منها سياسي وعسكري يتعلق بعودة القتال في درعا، وكذا إرجاء فتح معبر نصيب وتعطّل الأعمال بريف دمشق القريبة من درعا، وهي أكثر المناطق جذباً للعامل والشركات. أما العوامل الاقتصادية فترتبط وفق حديث المحلل السوري لـ «العربي الجديد» بزيادة عرض الليرة السورية بالسوق هذا الشهر تحديداً، لأنه تزامن مع دفع حكومة الأسد نحو 450 مليار ليرة ثمن الحبوب المستلمة من الفلاحين وزيادة الرواتب والأجور، ما يعني ضخ أكثر من 80 مليار ليرة شهرياً، وسط تزايد الطلب على العملات الأجنبية. للاكتناز مخافة تهاوي سعر الليرة أو لأسباب تجارية بعد تراجع المصرف المركزي عن تمويل المستوردات.

المغرب

شكاوى من صعوبة الاقتراض

الرباط ـ **مصطفى قماس**

أدت جائحة كورونا إلى ارتفاع شكاوى المواطنين في المغرب، وازدياد طلبات الوساطة المرتبطة بشروط منح القروض من قبل المصارف وتحصيل الديون المستحقة. ويؤكد المتخصصون أن قدرة الأسر على الوفاء بما في ذمتها للمصارف تبقى رهن خروج الاقتصاد من حالة عدم اليقين التي تفرضها الجائحة، وسط تداعيات قاسية طاولت سوق العمل وإنتاجية الشركات. ولاحظت هبة الزهوي، مديرة الإشراف المصرفي في البنك المركزي المغربي، أن 42 في المائة من شكاوى عملاء المصارف في عام الجائحة لها علاقة بشروط الاقتراض.

ويشكل ذلك تحولاً كبيراً فرضه فيروس كورونا، على اعتبار أن الشكاوى في العام الذي سبق الأزمة الصحية كانت بغالبيتها مرتبطة بالحسابات المصرفية. واعتبرت الزهوي في مؤتمر صحافي عقدته في الدار البيضاء، أن هذا التحول له علاقة بصعوبات سداد أقساط الديون التي توجد في ذمة عملاء المصارف، وتلك المرتبطة بشروط تأجيل السداد.

ومن هذا المنطلق، تلقى مركز الوساطة البنكية حوالي 2500 ملف خلال العام الماضي، بارتفاع نسبته 70 في المائة مقارنة بالعام الذي سبقه، علماً أن عدد الشكاوى في ارتفاع مطرد، ففي عام 2019، زادت الملفات المحالة إلى المركز 75 في المائة عن العام الذي سبقه، ما يؤشر إلى التوجه أكثر نحو حل النزاعات بين العملاء والمصارف بطريقة حبية عوض اللجوء إلى القضاء. وعلى مستوى الوساطة، سيطرت شكاوى تحصيل المستحقات على الطلبات الأخرى الموجهة إلى المركز، في ظل ظرفية الأزمة التي زادت الصعوبات المالية على الأسر والشركات.

وقال محمد العربي، نائب رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك، في حديث مع «العربي الجديد» إن شكاوى عملاء المصارف، لها علاقة بطلب إمهال من أجل تسديد القرض ورفع قيمة السلف عند طلب أداء ما تبقى منه. وأشار إلى أنه من بين شكاوى عملاء المصارف، تبرز تلك التي لها علاقة بالاقتطاعات من الحسابات التي لا يعرف سببها، ما يراكم في ذمة العملاء ديوناً تجاه المصرف لا تغطيها ودائعه الضعيفة.

وتوقعت مصادر مصرفية في حديث مع «العربي الجديد» ارتفاع الديون غير المؤداة الموجودة في ذمة الأسر والشركات وسط استمرار تداعيات الجائحة على بعض الأنشطة الاقتصادية، في الوقت نفسه يجب على المصارف الامتثال للقواعد الاحترازية بهدف عدم توسع القروض المتعثرة. وعمد البنك المركزي المغربي في سياق الأزمة الصحية إلى خفض سعر الفائدة الرئيسي إلى 1,5 في المائة، مع تحرير حساب الاحتياطي الإلزامي وتخفيف شروط إعادة تمويل البنك المركزي لقروض الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، التي تقدمها المصارف.

وكان محافظ البنك المركزي أوضح أنه لضمان التطبيق الفعلي لقراراته، وضع أنظمة تتبع لعمليات رفض طلبات القروض، وأسعار الفائدة على القروض والضمانات التي تطلب من العملاء. ومع ارتفاع أعداد الشكاوى، يقوم المركزي بمعالجة بعض الملفات التي تصل إليه مباشرة، حيث بلغت نسبة البت في الملفات لصالح المشتكين 74 في المائة من الخمسة أعوام الأخيرة، وفق الأرقام الرسمية.

وتراجعت أرباح المصارف في العام الماضي بنسبة 43,2 في المائة، واستقرت عند حوالي 700 مليون دولار، بعدما كانت في العام الذي قبله في حدود 1,25 مليار دولار، وهو ما يعزى إلى ارتفاع تكلفة المخاطر ومساهمة المصارف في صندوق تدبير الجائحة، إضافة إلى تأخر السداد من قبل العملاء. وتوقع تقرير لـ «سي دي جي كابيتال» التابع للمصرف الاستثماري «صندوق الإيداع والتدبير»، أن ترتفع القروض غير المسددة من قبل عملاء المصارف بنسبة 9,3 في المائة، كي تصل إلى 1,2 مليار دولار. ووصلت قيمة الديون المتعثرة في العام الماضي إلى 8 مليارات دولار، مقابل 7 مليارات دولار في 2019، حيث دفع مستوى القروض غير المؤداة البنك المركزي إلى إثارة الموضوع مع المصارف، في سبيل تكوين مؤن من أجل تغطية القروض غير المسددة. وارتفعت الديون المتعثرة في سياق لجوء الدولة إلى ضمان القروض الموجهة لخزانة الشركات وتلك الموجهة لمواكبة الانعاش الاقتصادي، حيث تسعى الدولة إلى مواكبة القطاعات الإنتاجية والخدماتية، خاصة تلك التي عانت كثيرا من تداعيات الجائحة.

يشار إلى أن الاقتصاد انكمش في العام الماضي بنسبة 6,3 في المائة، غير أن الحكومة تتوقع أن يتراوح النمو في العام الحالي بين 5,5 و5,8 في المائة، وهو نمو يبقى محاطاً بحالة من عدم اليقين في ظل ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس.

أخبار العالم

نمو ألمانيا بأقل من المتوقع

كشفت بيانات الجمعة أن اقتصاد ألمانيا عاود النمو في الربع الثاني لكنه انتعش بوتيرة أخف من المتوقع، في الوقت الذي خُفّفت فيه القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا وبدأت الأسر في الإنفاق مجدداً. وقال مكتب الإحصاءات الاتحادي إن أكبر اقتصاد في أوروبا نما 1,5 في المائة على أساس فصلي و9,2 في المائة على أساس سنوي.

السندات تشهد تدفقات كبيرة

قال بنك أوف أميركا الجمعة إن صناديق السندات شهدت أكبر دخول للتدفقات في ثلاثة أسابيع عند 12,7 مليار دولار في الأسبوع المنتهي يوم الأربعاء، فيما ضخ المستثمرون مبلغا قياسيا قدره 3,2 مليارات دولار في أوراق الخزانة المحمية من التضخم.

وجذبت صناديق الأسهم 23,2 مليار دور فيما شهدت الأسهم الأميركية أكبر دخول للتدفقات في ستة أسابيع عند 9,5 مليارات دولار. وقال مايكل هارتنت كبير إستراتيجيي الاستثمار لدى بنك أوف أميركا في مذكرة للعملاء، إن «التطعيمات العالمية في 2021 تجاوزت الآن أربعة مليارات».

انكماش العجز التجاري التركي

أظهرت بيانات من معهد الإحصاء التركي الجمعة انكماش عجز التجارة الخارجية للبلاد 0,2 في المائة على أساس سنوي في يونيو/ حزيران إلى 2,853 مليار دولار وفقا لنظام التجارة العام. وبعد أن تضررت التجارة بشدة في نفس الفترة قبل عام جراء جائحة كوفيد-19، قفزت صادرات تركيا في يونيو 46,9 في المائة وارتفعت الواردات 38,7 في المائة مقارنة مع يونيو 2020 وفقا لما ذكره المعهد.